التقرير السنوي لمؤسسة الميثاق للطباعة والنشر وتقرير مراقب الحسابات المستقل لعام 2006م

الميثاق Almetha
مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر

أقر مجلس إدارة مؤسسة الميثاق في اجتماعه الدوري تقرير نشاط المؤسسة للسنة المالية 2006م وخطة عملها للعام القادم، وتقرير مراقب الحسابات المستقل وكما قامت المؤسسة في الأعوام السابقة بنشر تقارير نشاطها وميزانيتها السنوية، وتأكيداً لمبدأ الشفافية في تعاملاتها المالية والإدارية، يأتي نشر هذا التقرير..

أولاً: تقرير نشاط المؤسسة للسنة المالية 2006م

انشئت مؤسسة الميثاق بموجب قرار الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام رقم (29) لسنة 2004م بهدف تنفيذ مطبوعات المؤتمر الشعبي العام وتوفير مصادر تمويلية واستثمارية للمؤتمر الشعبي العام وفق القوانين والأنظمة المحددة للنشاط الاستثماري للأحزاب والتنظيمات السياسية، وبدأت المؤسسة نشاطها بالحصول على قرض تمويلي بمبلغ وقدره (15.000.000ريال)خمسة عشر مليون ريال.

لقد تمكنت المؤسسة خلال عام 2006م من تقوية وتعزيز مركزها المالي، حيث ارتفعت إيراداتهامن(534.5مليون ريال) في عام 2005م إلى ما يزيد عن المليار في عام 2006م، ويعزو زيادة الإيرادات إلى نتائج تشغيل المطبعة المتكاملة (عبر الشرق) التي تم شرائها في عام 2005م وبدء تشغيلها الفعلي في عام 2006م، كما زادت الذمم التجارية المدنية والعملاء من (297.8 مليون ريال) في عام 2005م إلى (660.1 مليون ريال)، كما زادت حقوق الملكية حيث كانت في عام 2005م بمبلغ (11) مليون ريال وأصبحت في عام2006م بحدود(265.1 مليون ريال).

كما حافظت المؤسسة على سياستها المتحفظة في تكوين مخصصات لتغطية التزاماتها حيث كانت في عام 2005م بحدود (8) ملايين ريال وأصبحت في عام 2006م (158.3) مليون ريال منها مبلغ (67.8) مليون ريال مخصص ضريبة دخل ومبلغ (14.7) مليون ريال مخصص مواجهة فوائد القروض ومبلغ (54) مليون ريال مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، ومبلغ (13.8) مليون ريال مخصصات أخرى لمواجهة التزامات متوقعة.

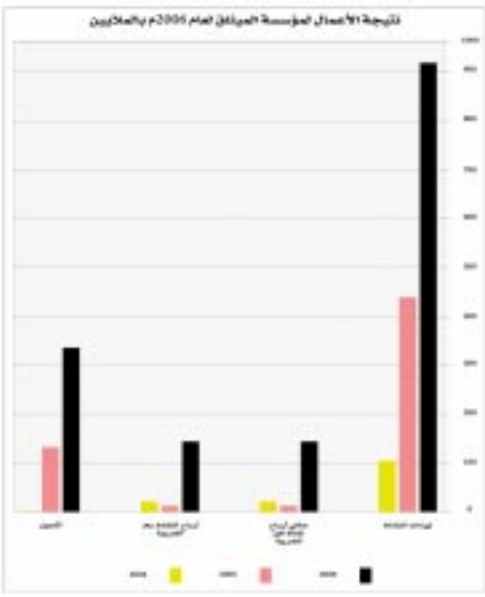

أنشئت المؤسسة دون رأسمال من المؤتمر وبدأت أنشطتها بقرض تجاري بسيط وتعتمد على مواردها الذاتية في التمويل والشراء لاحتياجاتها الأساسية والتشغيلية، فهي تنافس في الأعمال شأنها شأن أية شركة من شركات القطاع الخاص

تعلن المؤسسة عن قوائمها المالية، وتفصح عن سياساتها المحاسبية، وتضع نفسها أمام المساءلة القانونية والمحاسبية المالية، ويتم مراجعة حساباته من قبل محاسب قانوني محايد

تلتزم المؤسسة في مسك سجلاتها بمعايير المحاسبة الدولية، وليس المعايير المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عاماً

وفقاً للمعايير العالمية فإن إدارة مؤسسة الميثاق لمواردها المالية والبشرية وأنشطتها، يعتبر ناجحا بكل المقاييس، كما أنها تعمل في إطار حوكمة إدارية عالية

ثانياً: تقرير مراقب الحسابات

مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان	رقم الإيضاح	2006	2005
الموجودات			
الأصول الثابتة			
الأصول الثابتة بالكلفة	7-6	350202947	143469850
مجمع اهتلاك الأصول الثابتة	7-6	6734526	873354
صافي القيمة الدفترية		343468421	142596496
التوظيفات والاستثمارات	9	13815300	8468194
مشروعات قيد التنفيذ		77900	978008
حقوق الغير	8	410000	8
الأصول المتداولة			
المخزون	10	95862317	1073180
العملاء	11	804344008	310977968
المدينون المدينة المتعلقة الأخرى	12	36831508	12791806
مشاركة ومركز الاستثمارات		2886080	0
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	13	43472516	3413209
مجموع الأصول المتداولة		1003630371	334259663
مجموع الموجودات		1061200900	346815553
المطلوبات			
رأس المال وحقوق الملكية			
رأس المال		5000000	5000000
الاحتياطيات والفائض	14	180217466	30841113
الفائض للفترة المالية		101660723	34300016
مجموع حقوق الملكية		286884189	69841129
المخصصات	15	117731423	15280913
الخصوم المتداولة			
القروض والسلفيات	16	473155556	340857731
الدائنون	17	115450887	58337967
المدينات الدائنة المتعلقة الأخرى	18	4919160	11108111
مخصصات مجمع		8139130	12367708
مجموع الخصوم المتداولة		556673493	514692506
مجموع المطلوبات		1061200900	586519553

Al-Dahyaneg office
FOR ALDAHYANEG
Accountants & Advisors management C

تقرير مراقب الحسابات

الأخوة / مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر
عناية الدكتور / عبدالكريم الأرياني - رئيس مجلس الإدارة
صنعاء - الجمهورية اليمنية

المحترمون
المحترم

قد تمت مراجعة القوائم المرفقة لمؤسسة الميثاق للطباعة والنشر كما في 31 ديسمبر 2006م وبيان الدخل وقائمة التدفقات النقدية المنتهية حينذاك بالتاريخ والإيضاحات المتممة، من رقم (1) إلى رقم (47). إن هذه البيانات هي مسئولية الإدارة وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حولها، مستندين إلى مراجعتنا لها.

قد تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة وإلى حدود أحكام القوانين اليمنية السارية، إن هذه المعايير تتطلب منا القيام بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من مخاطرات جوهرية خاطئة، وتتضمن عملية المراجعة فحص المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي قامت بها المؤسسة بالإضافة إلى التقييم طريقة عرض البيانات المالية ككل. إننا نعتقد بأن مراجعتنا قد وفرت أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

1- الأرصدة الافتتاحية مستوفية وتمثل سليم.
2- لم تتضمن القوائم المالية مستحقات وناتج الاستثمار في المشاريع مشاريع شركة الأدوية بصنع - صنعاء.
3- لم تحصل على التأكيدات والبيانات التي تعد لتهيئة وتحديد الاستثمار في قيم يوم جرد في صنعاء.
4- لم تحصل على المصادقات على الأرصدة المدينة والدائنة في 31 ديسمبر 2006م.

وحسب رأينا وفيما عدا ما قد ينتج من تأثير لما أشير إليه في الفقرات من (1) إلى (4) على البيانات المالية فإن البيانات المالية تمثل بصورة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2006م ونتائج أعماله للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً للمعايير الدولية والقوانين اليمنية.

صنعاء في 15 مارس 2007

من تقرير هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي بالمؤتمر الشعبي العام

● المؤسسة مسجلة كمنشأة فردية وفقاً للقانون والأنظمة واللوائح الصادرة وهي مملوكة ملكية كاملة للمؤتمر الشعبي العام وتزاول أعمالها في ظل الأنظمة والقوانين السائدة.

● تمسك المؤسسة حسابات نظامية ولديها لوائح وأنظمة داخلية محكمة ودقيقة، كما أشار إلى ذلك المحاسب القانوني، وبحسب إطلاعنا على سجلات ودفاتر المؤسسة.

● إن ما تمتلكه المؤسسة من أصول وممتلكات يفوق ما بدأت به أعمال بأكثر من ثلاثة أضعاف.

● إن رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومديرها العام - وبحسب علمنا - لم يستلموا أية مخصصات أو بدلات أو مكافآت مالية مقابل ما يقومون به من أعمال في المؤسسة، وإنما يقومون بتأدية أعمالهم تطوعا ودون أي مقابل مادي.

● يزاول رئيس مجلس الإدارة عمله في المؤسسة بصفته الشخصية لا بصفته التنظيمية، وهي بذلك تخضع لرقابة وتفتيش هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي باعتبارها أعلى هيئة رقابية في المؤتمر الشعبي العام.

● كما أن المؤسسة هي التكوين المؤتمري الوحيد الذي تم تأسيسه لدى الجهات الرسمية (التجارة والتموين، الضرائب، الجمارك، الاستثمار، الغرفة التجارية) والذي يعلن عن قوائمه المالية، ويفصح عن سياساته المحاسبية، ويضع نفسه أمام المساءلة القانونية والمحاسبية المالية، ويتم مراجعة حساباته من قبل محاسب قانوني محايد، وهي الكيان الوحيد الذي لا يتردد - رغم ذلك - من طلب تدخل هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي لمراجعة الحسابات واتخاذ ما يلزم بغرض التصويب ووضع الأمور في نصابها، ناهيكم عن أنه قد تمت المصادقة على تقرير النشاط والمركز المالي وخططها المستقبلية من قبل اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2005/6/26م، برئاسة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

● إن المؤسسة أنشئت دون رأسمال من المؤتمر وبدأت أنشطتها بقرض تجاري بسيط وتعتمد على مواردها الذاتية في التمويل والشراء لاحتياجاتها الأساسية والتشغيلية، ومع ذلك فهي تنافس في الأعمال شأنها شأن أية شركة من شركات القطاع الخاص، ولا تكلف المؤتمر الشعبي العام أية أعباء أو دعم مركزي، بل على العكس من ذلك، فقد وجدنا أن المؤسسة تقدم دعما للمؤتمر يتمثل في مطبوعات وكتب ونشرات مجانية.

● حققت المؤسسة أرباحا عالية في العام الأول لعملها وبلغت أرباحها ما يعادل 8 % من إجمالي قيمة الأعمال المنفذة في عام 2005م، بينما بلغت الأرباح عن الفترة المنتهية في 2006/5/31م حوالى 16 % من قيمة الأعمال المنفذة وذلك رغم ارتفاع رقم الأعمال المنفذة للفترة المنتهية في 2006/12/31م.

● ووفقاً للمعايير العالمية فإن إدارة مؤسسة الميثاق لمواردها المالية والبشرية وأنشطتها، يعتبر ناجحا بكل المقاييس، وينبغي أن يكون أنموذجا يحتذى به في إدارة المشروعات الاقتصادية الرائدة، كما أنها تعمل في إطار حوكمة إدارية عالية، وإن كان نشاطها يكتنفه بعض المخاطر بسبب عدم مصداقية العملاء في التعامل مع المؤسسة، وإفراط المؤسسة في الثقة بهؤلاء.

● وعليه فإن تقرير المحاسب قد شهد بأنه قام بالمراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية وأن المؤسسة تلتزم في مسك سجلاتها بمعايير المحاسبة الدولية، ولأن المراجعة كانت وفقا لمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدوليين، وليس المعايير المتعارف عليها أو المقبولة قبولا عاما، فإن ذلك يقوي من حجية التقرير.